

أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية

بوحنية قوي (*)

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر.

مقدمة

تطبع عملية الحراك الحزبي في البلدان المغاربية صفة لصيقة ترتبط بها منذ أكثر من عقدين من الزمن، هذه الصفة المتلازمة هي «مصفوفة الذهنية الانتقالية السياسية» (Matrix transitionnel)؛ فالأحزاب السياسية في هذه البلدان ما تزال تمارس السياسة تحت مبرر المرحلة الانتقالية، ولم تستطع أن تنتقل من مرحلة الاعتراف القانوني إلى ساحة العمل السياسي والفعل الحزبي، حتى لا نقول مرحلة التنظيم والتععيد للعمل الحزبي. ولعل هذه الممارسة أصبحت بدورها في حاجة إلى براديغم جديد (New Paradigm) يحاول أن يفكك آليات عملها التي لم تزل تراوح مكانها، بحيث لم تستطع حتى الساعة أن تنتج خطاباً يقوم على المؤسسة، ويتجاوز الخطاب الأيديولوجي الذي تجاوزه الزمن وفقد عناصر تبريره.

إن هذا البراديغم الذي نراه ضرورياً هو جزء من حالة تنظير في حقل العلوم السياسية، وهو التيار السياسي التحديثي المستمر (التيار الانتقالي)، الذي يحاول أن يوجد تبريرات، وينظر إلى الظاهرة السياسية من منظورات متعددة الأوجه ومتشابكة المداخل، وفق رؤية الصيرورة الانتقالية^(١).

يحاول الباحث في هذه الورقة دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية، بدءاً بتفكيك ماهية الحزب في الممارسة الجزائرية، وصولاً إلى دراسة واقع ومستقبل حالة الحراك الحزبي جزائرياً.

bouhania2000@yahoo.com

(*) البريد الإلكتروني:

(١) يعتبر غي إرمي (Guy Hermet) الانتقال الديمقراطي براديغماً حديثاً في علم السياسة ضمن علم حديث يسمى La Transitionologie. بهذا الصدد، انظر: Guy Hermet, *Le Concept de transition démocratique dans la transition démocratique paradigme nouveau ou accélération de la modernité* (Salé: Foundation Abderrahim bouabid pour les sciences de la culture, 1997), p. 7.

نقلاً عن: زين العابدين حمزاوي، «الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب»، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد ١٦ (خريف ٢٠٠٧).

أولاً: توطئة في مسألة بناء الأحزاب الديمقراطية في الجزائر: التأصيل النظري وعقم الممارسة

ثمة علاقة تلازمية بين بناء الأحزاب (Partys' Building) وحركيتها (Dynamic)، ومن ثم نجاعة مخرجاتها على العملية السياسية برمتها. وتظهر هذه العلاقة في الإدراك السلبي لمفهوم الحزب، الذي أضحى بدوره في حاجة إلى إعادة ترميم، بل إعادة تصميم وبناء وهندسة.

إن المتفحص للأحداث والممارسة السياسية في البلدان المغاربية عموماً، والجزائر على وجه التحديد، يلحظ كيف تتماهى الأحزاب في صورة جماعات ضاغطة، وكيف هي ما فوق الجمعية وما دون الحزب، وهنا نتساءل: هل نحن بحاجة إلى إعادة بناء المفهوم، وبالتالي إعادة هندسة الحزب؟

إن قوة الحراك السياسي الديمقراطي تنبني على نجاعة الأداء الحزبي، وقوته الميدانية تنبني على إشاعة وترشيح مبادئ الممارسة الديمقراطية النزيفة والشفافية؛ فنجاحة الأداء الحزبي مرتبطة بقيام الأحزاب وقوى المجتمع المدني على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية داخلها وفي ما بينها. وهذا المبدأ هو من أهم مقومات استقرار نظام الحكم الديمقراطي، ويجب تأكيده في مرحلة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، حيث تكون الاحتقانات الفتوية على أشدها، والميل إلى التمترس الطائفي والإثني والقبلي والمناطقي ظاهرة بارزة. كما أن تأسيس نظام حكم ديمقراطي، بحجة التوافقية، ليس هوس الديمقراطية بل يتناقض مع جوهرها على أساس المحاصصة الطائفية بدل الالتزام بمبدأ المواطنة في الدولة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني^(٢). كما تشير الأدبيات السياسية المرتبطة بدراسات الديمقراطية إلى وجود علاقة قوة بين أداء الأحزاب (Public Policy) ودراسات السياسات العامة، وعلاقة قوة بين أداء الأحزاب ودرجة فاعليتها في القدرة على الفعل والتأثير في رسم وتصميم السياسات العامة^(٣).

تنبع أهمية بناء مفهوم الحزب من كونه يحمل مدلولات تنظيمية وأيديولوجية

(٢) علي خليفة الكواري، «مفهوم الديمقراطية المعاصرة»، العاصمة، العدد ٢٧٧ (صفر ١٤٢١ - ٦ شباط/فبراير ٢٠١٠)، ص ١١.

(٣) من أهم الدراسات المعاصرة بشأن مسألة بناء الأحزاب وعلاقتها برسم السياسة والديمقراطية: Pipa (٢) من أهم الدراسات المعاصرة بشأن مسألة بناء الأحزاب وعلاقتها برسم السياسة والديمقراطية: Norris, «Building Political Parties: Reforming Legal Regulations and Internal Rules.» Report Commissioned by International IDE (2004), < http://www.idea.int/parties/.../pipa%20norris%20ready%20for%20wev%20_3_.pdf >; Michael Johnston, «Political Parties and Democracy in Theoretical and Practical Perspectives.» National Democratic Institute for International Affairs, < http://www.ndi.org/files/1948_polpart_janda_110105.pdf >, and United Nation Development Programme, «UNDPs Engagement with Political Parties.» Bureau for Development Policy, Democratic Group, Oslo Governance Center (July 2005), < <http://www.undp.org/oslocentre/.../Policy-Pub-EngagementPolitical%20Parties.pdf> > .

ووظيفية؛ إذ يختلف مفهوم الأحزاب السياسية عن المفاهيم ذات العلاقة، كجماعات المصالح أو جماعات الضغط والنقابات المهنية والعمالية، في كون الأخيرة تعبّر عن رغبات واحتياجات قطاعات معيّنة من السكان، وهي هيئات لها اهتمام واحد، فتقوم بالتالي بدور الوسيط بين هذه القطاعات وصانع القرار السياسي، في حين تُعد الأحزاب بناءً متأسلاً وموجوداً ضمن نسق سياسي متعدد المشارب والاهتمامات، وهي تقوم بـ «وظيفة تجميع وتمثيل جماعات المصالح»^(٤).

لا معنى للحزب في العملية السياسية بدون تعامل جاد وحيوي مع العملية الديمقراطية، ولا قيمة لهذا التعامل بدون وجود أحزاب ديمقراطية تستبطن الديمقراطية داخلياً وفق رؤية متكاملة تراعي المرتكزات التالية: اتباع منهجية شفافية لتصعيد القادة الناخبين والمنتخبين؛ القبول بقواعد الحوار الداخلي في التداول على قيادة الحزب وفق نظام انتخابي معترف به قانوناً؛ تبني سياسة تجسير تحاور الأحزاب النشطة في العمل السياسي، بغض النظر عن اختلاف مشاربها؛ تصميم رؤية ورسالة واضحة لدى المتعاطي للسياسة والتعامل مع الشأن الانتخابي؛ عدم الجمع بين السلطات الثلاث ووجود محكمة دستورية مستقلة داخل الحزب، ويتم هذا الجانب من خلال التركيز على الفصل بين السلطات داخل الحزب من جهة، ووجود سلطة قضائية مستقلة داخل الحزب من جهة أخرى، ويقصد بفصل السلطات بأن سلطة التشريع داخل الحزب، التي تكون عادة المؤتمر العام، تختلف كأشخاص ومؤسسات عن سلطة التنفيذ (سلطة تنفيذ القواعد القانونية) وعن القضاء (السلطة المختصة بالفصل في النزاعات، التي يمكن أن تنشأ بين أعضاء الحزب عند تطبيق القواعد القانونية)، وبما يتيح لكل منها ممارسة الرقابة والمساءلة الأفقية على الفرعين الآخرين^(٥).

١ - نافذة على الحراك الحزبي الجزائري

يجد الملاحظ لأداء الأحزاب السياسية في الجزائر اليوم أنها تتميز بثلاثة ملامح هامة:

أ - أحزاب تدور في فلك خطاب الرئاسة الذي قوته سلطات كاريزما الرئيس، وبالتالي بروز السلطة الكاريزماتية واتساحها بجلاء على حساب السلطة القانونية والسلطة التقليدية (التي مارست السلطة باسم شرعية سياسية أو قبلية أو جهوية)، وهذه الأحزاب تضم فئة الكيانات السياسية المشكّلة لأحزاب التحالف الرئاسي، الذي يختلف بدوره في نظرة شركائه إلى طبيعة التحالف بين «الاستراتيجي والتكتيقي».

ب - أحزاب تمارس المعارضة السلبية، وحتى المعارضة الأبدية، ولو كان ذلك على حساب حقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا. وقد تسمّى أحياناً الأحزاب العلمانية. وهنا يبرز

(٤) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٨)، ص ٢١.

(٥) علي خليفة الكواري، «الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي» (ملف): مفهوم الحزب الديمقراطي.. ملاحظات أولية، «المستقبل العربي»، السنة ٢٦، العدد ٢٩٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٤٤ - ٥٢.

دور الثنائي سعدي، رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وآيت أحمد، رئيس جبهة القوى الاشتراكية، وبعض من يدور في هذا الفلك، حيث نشير إلى علاقة الانتفاع بين السلطة والأحزاب التي تتبادل الأدوار وتتبادل الاتهامات؛

ج - رفض الترخيص لأحزاب جديدة بشخص قديمة (جاء الله، غزالي، محمد السعيد) تعتقد في نفسها القدرة على خلق طبقة سياسية معارضة تشكل ثقلًا مضاداً (Contre) (poid) وخطاباً سياسياً جديداً؛ إذ يشير كثير من المتابعين للشأن الحزبي السياسي إلى الملاحظات التالية:

(١) عدم جدوى الأحزاب بحد ذاتها: أول شيء نلمح إليه هو أن طبيعة الأحزاب الجزائرية تختلف عن طبيعة الأحزاب التي أشرنا إليها سالفاً، حيث إن وظيفتها ليست تلك التي وجدت من أجلها، بل إنها مجرد ديكور سياسي، والدلائل على ذلك كثيرة ومتعددة، أبرزها السبات العميق الذي تغط فيه بعد المواعيد الانتخابية؛ إذ إنها لا تستيقظ إلا عندما تستدعى لتقوم بمهمة محددة قد لا تتطابق مع أهدافها ولا مع سياستها المعلنة، أو عندما يحل موعد انتخابي جديد.

إن أسلوب التسيير الداخلي لحزب ما والتعامل مع مناضليه يمكن إسقاطه، في حالة وصوله إلى الحكم، على أسلوب تسييره شؤون الدولة ومؤسساتها، واختياره للرجال الذين يقومون على تسييرها، وكذا طريقته في معاملة المواطنين والتعامل معهم. إن هذه السياسات التي أفرزتها الصراعات العقيمة، في غياب الروح النضالية التي أعطت الفرصة للمتأمرين على الحزب - حالة حزب جبهة التحرير - من التحكم في زمام الأمور، حيث قاموا باختراقه واختراق نصوص قانونه الأساسي ونظامه الداخلي، ثم نفذوا الإقصاءات العشوائية وغير الأخلاقية على عدد كبير من خيرة مناضليه وقادته، حيث لوحظ الانحراف بالحزب انحرافاً لا مثيل له، من أجل إفراغه من المناضلين الحقيقيين واستخلافهم بمصلحين يمارسون المناورة، إذ إن منهم من كانوا حتى أمس القريب، وللأسف الشديد، يجاهرون بنعت حزب جبهة التحرير بالطاغوت وبالإلحاد أو بالدكتاتورية أو بالشيوعية، وأصبحوا الآن يحتلون مراكز ريادية داخله، ويقررون مصير مناضلين شرفاء كانوا وقتئذ يتصدون لهجماته الشرسة والمغرضة على نهجه وعلى تاريخه القديم، في حين إنه كان لزاماً على الأحزاب أن تعد قوائمها الانتخابية بكل حرية واستقلالية، بناء على استراتيجيا واضحة مبنية أساساً على أهمية ما بعد الانتخابات، وطنية أو محلية، ومن ثم تقوم الهيئة القانونية المخصصة لهذا الشأن في الدرجة الأولى باختيار العناصر المناسبة، من حيث نزاهتهم وكفاءتهم وإيمانهم بالمصلحة العامة وتفانيهم في أداء واجبهم نحو وطنهم وأمتهم، وكذلك من حيث التزامهم بمبادئ حزبهم، ثم تحدد أهداف البرنامج الانتخابي حسب ما يمليه الواقع المحلي والوطني، وحتى الدولي، والذي تركز عليه الحملة الانتخابية ويتمحور حوله عمل المنتخبين خلال العهدة، وكل هذا يعتبر في الحقيقة أمراً عادياً وبديهيّاً بالنسبة إلى الأحزاب^(٦).

(٦) الخبر الأسبوعي، العدد ٥٦٧ (٦ - ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠).

(٢) **السلطة تخلق المعارضة (غياب معادلة المعارضة السياسية منذ ١٠ سنوات)**^(٧): منذ أن عدّلت وزارة الداخلية قانون الانتخابات واشترطتها نسبة الـ ٣ بالمئة من أصوات الهيئة الناخبة للحزب الذي يريد المشاركة في الانتخابات، حسمت هذه الوزارة أمر الخارطة الحزبية في البلاد، وبالشكل الذي أقر قائمة بتسعة أحزاب، وغلق الباب كلية أمام الآخرين؛ إذ استعملت الوزارة ما يسمى الأحزاب «المجهرية» كذريعة لإعادة ترتيب الخارطة الحزبية في البلاد وفقاً لترتيبات «تعددية تريدها على المقاس»؛ ذلك بأن في الوقت الذي عملت الوزارة على تقييم شجرة الأحزاب التي كانت تضم أكثر من عشرين حزباً ولدت في بداية ظهور التعددية (مع دستور ٨٩) من مجموع قرابة ستين حزباً عرفتها الجزائر بعد انتفاضة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، قامت بمنع ظهور أحزاب جديدة، رغم تلقي مصالحها ملفات طلب اعتماد من طرف أكثر من جهة وشخصية سياسية. ومثلما استندت وزارة الداخلية إلى ما تسميه الأحزاب الموسمية التي تظهر في المواعيد الانتخابية فقط لفرض شروط قاسية، وهي حصول الحزب على ٣ بالمئة من الأصوات في المواعيد الانتخابية، للمشاركة في التشريعات والمحليات، وهو ما أقصى ألياً عشرات الأحزاب، استعملت مصالح وزير الداخلية السابق نور الدين يزيد زرهوني ورقة «البزنسة» في إعداد قوائم الترشيحات، وبيع تفويضات لجان مراقبة الانتخابات، التي يقوم بها بعض الأحزاب، لكسب الحجة لصالحها وتبرير التضييق الذي تمارسه في عدم اعتماد أحزاب جديدة، رغم أن «الفساد السياسي» الذي رافق المواعيد الانتخابية سجلت ممارسته من قبل أحزاب التحالف الرئاسي في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة.

(٣) **التحالف الرئاسي الجزائري أداة لالتهام المعارضة وكسر الأحزاب**: أضحت التحالفات الحزبية في البلدان العربية أداة لتسكين الواقع وقمع الحراك والناس؛ فهي لا تعد كونها «أحزاباً للأغلبية المستمرة» التي بنت نسقها السياسي والوظيفي على أساس دعم اختيارات المؤسسة القائمة في جميع مواقفها، وأحزاب المعارضة المشاركة في المسار الانتخابي تجد نفسها في حالة تهميش فعلي، إذ إن انخراطها في العمل المؤسسي يوازيه ارتباط التوازنات السياسية للنظام بوجود أحزاب موالية للحكم، وهو ما يجعل المسلسل الانتخابي مرتيناً بضوابط تتجاوز النصوص والضمانات السياسية المعلنة، لتجد دلالتها العميقة في حقيقة السلطة^(٨).

يُتهم التحالف الرئاسي بأنه بدعة سياسية جزائرية خالصة، لكون التحالف بشكله الحالي، وفي الظروف التي تعيشها الجزائر منذ قرابة عشرين، يكرس الإقصاء وإحكام الغلق السياسي؛ إذ لا يذكر تاريخ التحالف الرئاسي أنه سار على طريق تأييد أية مبادرة

(٧) **الخبر اليومي**، ٢٠١٠/١/٣١.

(٨) **للإطلاع أكثر حول هذا الموضوع انظر**: يونس براءة، «الإشكالية الانتخابية في المغرب: مقارنة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي»، ورقة قدّمت إلى: اللقاء السنوي السابع عشر حول الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، الذي أقيم في جامعة أكسفورد بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٧، ص ٣٢.

تقدمت بها أحزاب المعارضة أو تلك المهادنة والممثلة في البرلمان، والسبب يرجع بعد معاينة جميع محطات هذا التكتل الذي ولد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أنه جاء لمواجهة تكتل قاده علي بن فليس، أمين عام الأقالان - حزب جبهة التحرير الوطني - السابق، بمساندة الأرسدي - التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية - وحركة الإصلاح الوطني بقيادة رئيسها السابق عبد الله جاب الله. المرة الوحيدة التي أبدى التحالف الرئاسي تعاوناً محتشماً مع المعارضة كانت حول مقترح قانون تجريم الاستعمار الذي تبلورت نواته الأولى عند التيار الإسلامي، ممثلة في حركتي الإصلاح الوطني والنهضة، قبل أن تتلقفه الأقالان بعد إجراءات تنسيق على مستوى نوابها. ولتمرير هذا المقترح الذي يأتي متساوفاً مع سعي الجزائر إلى توظيف ماضي فرنسا الاستعمارية، طمعاً في تغيير باريس سياستها تجاهها، اهتدى رئيس المجلس الشعبي الوطني عبد العزيز زيار، بعد تلقيه الضوء الأخضر من السلطة، إلى إصدار فتوى تشترط تمرير المقترح بتوافر إجماع جميع الأحزاب الموجودة في البرلمان، فلم تجد المعارضة سوى الاستسلام أمام حائط الصد الذي بنته السلطة بإحكام داخل البرلمان، وفي الساحة بشكل عام، من خلال تحرير هامش المبادرات السياسية وغيرها، وهو ما دفع بالعديد من السياسيين إلى اتهام السلطة بترسيخ الاستبداد، مستعينة بالتحالف الرئاسي الذي لا تجمع بين مكوناته الثلاثة أي عناصر مشتركة. فلم يحدث أن اجتمعت أحزاب لها برامجها الخاصة، حول برنامج لرئيس جمهورية لم يكن مرشحها، وأعلن ذلك صراحة في ثلاثة مواعيد انتخابية حاسمة هي الرئاسيات، وإن فضّل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجهر بولائه للأقالان، إلا أن وجود الأرندي (التجمع الوطني الديمقراطي) وحركة مجتمع السلم ذات التوجه الإسلامي (حمس) يطرح عدة تساؤلات عن دورهما؛ إذ تؤكد المعاينة الميدانية أن الأحزاب الثلاثة نفسها لا تؤمن صراحة بالتحالف الذي يجمعها، بدليل أن كل واحد منها اختار العمل الانفرادي في الانتخابات التشريعية والمحلية.

ولأن من لا يملك حريته لا يملك إرادته، فإن التحالف الرئاسي مضطر إلى فعل أي شيء من شأنه إعاقة حركة الأحزاب الأخرى، وتجريدها من أية مبادرة تلقى الاستحسان الشعبي، أو تظهر عجز السلطة. ولذلك، نجد عدة شواهد، أبرزها ما حدث لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي ركن إلى الصمت بعد تحركات داخل البرلمان أخرجت السلطة في قضية الذاكرة الوطنية والاعتقالات السياسية إبان ثورة التحرير، وهو ما جعلها تدفع بفريق التحالف إلى مواجهة «ضعف أخرى» بغية تأديبه وإسكاته. وعندما تعلن زعيمة حزب العمال صراحة رغبتها في رؤية التحالف الرئاسي يتفكك، فهذا أمر يعكس، حسب أحزاب المعارضة، واقع أن هذا الأخير عامل عرقلة أكثر ممّا هو شيء آخر^(٩).

(٤) المعارضة انشقاقيات داخلية: تحولت المعارضة السياسية في الجزائر من معارضة ضد السلطة إلى معارضة حزبية داخلية ضد الأحزاب التي تعارض السلطة، في ظاهرة باتت تقليدياً يورق قيادات أحزاب أصبحت تمارس الرقابة الذاتية على نفسها تحاشياً لتلقيها ضربة

تصحيحية تحيلها إلى التقاعد السياسي قبل الأوان. كما أن هاجس أحزاب المعارضة يعرف أوجه قبيل الاستحقاقات الانتخابية، حيث تنتفض أطراف داخل تشكيلات حزبية معارضة أو شبه معارضة لإيجاد مواقع لها في خارطة ما بعد الاستحقاقات، بحثاً عن مناصب تأتي بتزكية من أصحاب القرار في إطار رد الجميل. وكثيراً ما عرفت قيادات أحزاب معارضة «مؤامرات ظرفية» أزاقتها من كرسي التدبير داخل دواليب أحزابها.

وكلمة «مؤامرة» ترددت كثيراً في صراع القيادات مع حاملي شعار «التصحيح» أو «التقويم» أقرب إلى التدليل على أمين عام أو رئيس حزب لا يجري السلطات في برامجها وتوجهاتها، في مدى قصير، وتحضير أقصر، بالنظر إلى تجارب وقعت في الجبهة الوطنية الجزائرية، قبل سنة ونصف سنة، بينما تسعى «تصحيحية» حزب عهد ٥٤ إلى الانقلاب على زعيمها السيد فوزي رباين، منذ إعلان رئاسيات ٢٠٠٩، مع ملاحظة باتت لصيقة بظاهرة التصحيحية، التي تنفرد بها الجزائر، وتنم عن أن الانقلابات والتصحيحيات تقع دائماً في أحزاب التيار الإسلامي والوطني، ولم يسبق أن سجلت في حزب علماني مثلاً^(١٠).

٢ - دينامية العمل الحزبي في الجزائر: عمليات الترشيح وسوق السياسة

ترتبط دينامية العمل الحزبي بدرجة الشفافية المتبعة في اختيار المترشحين لخوض غمار مختلف العمليات الانتخابية، وهو ما يرتبط كذلك بدرجة الديمقراطية الممارسة داخلياً.

نظرياً يستطيع كل ناخب توافرت فيه شروط الترشيح أن يتقدم بترشيح نفسه والمنافسة للفوز بالانتخاب. ومع ذلك، فإن الأحزاب تؤدي دوراً مهماً في عملية انتقاء المرشحين تصل في بعض الأنظمة إلى دور احتكار المرشحين، حيث أصبح الحزب يتدخل في حالة الانتخاب الفردي، ولكن سطوته تبقى أقوى في ظل الانتخاب بالقائمة؛ ففي ظل هذا النظام، تتضاءل فرص المرشحين المستقلين في مواجهة المرشحين الحزبيين الذين يقوم الحزب بدعمهم مالياً وإعلامياً وشعبياً. صحيح أن هناك حالات لا يمكن إنكارها فاز فيها أفراد في الانتخابات بدون مساعدة من أي حزب من الأحزاب السياسية، إلا أن مثل هذه الحالات نادر الحصول، وهي في طريقها إلى الزوال في البلدان ذات التنظيم الحزبي العريق.

أما في ما يتعلق بطرق اختيار الأحزاب للمرشحين، فيمكن أن نميز ثلاثاً منها^(١١):

الطريقة الأولى: يُعهد باختيار المرشحين إلى لجان الحزب، التي توجد عادة على صعيد المناطق الانتخابية. وهذه الطريقة قديمة ومنتقدة لأن اختيار المرشح يتم بصورة سرية، ويشترك في الاختيار عدد من السياسيين المحترفين، كما أن هذه اللجان غير ديمقراطية في تكوينها لأنها غير منتخبة.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) سعيد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها: دراسة مقارنة (عمّان: دار دجلة، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

الطريقة الثانية: وهي الطريقة التي استخدمتها الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، وتقضي باختيار المرشحين من قبل أعضاء الحزب أنفسهم، ويكون هذا الاختيار غير مباشر، حين يقتصر دور أعضاء الحزب على تعيين ممثلين يجتمعون بعد ذلك في مؤتمر محلي لتعيين المرشحين للانتخابات. وما من شك في أن هذه الطريقة أكثر ديمقراطية من الطريقة الأولى، لكنها مع ذلك غير مثالية، فأعضاء الحزب مهما بلغ عددهم هم أقلية بالنسبة إلى الناخبين الذين يصوتون للحزب في الانتخابات، الأمر الذي يؤدي إلى فرض إرادة الأقلية على الأكثرية.

الطريقة الثالثة: لتلافي سلبيات الطرق السابقة، لجأت الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أسلوب اختيار المرشحين من قبل الناخبين أنفسهم الذين يصوتون للحزب، وتتلخص هذه الطريقة في أن كل حزب يُجري انتخابات أولية لتحديد المرشحين الذين سيتبنى الحزب ترشيحهم، لكن عيب هذه الطريقة يكمن في أن ناخب حزب ما يمكن أن يأخذ بطاقة الحزب المنافس ويختار الأشخاص الأقل حظاً للنجاح في الانتخابات الحقيقية، كما أن هذه الانتخابات الأولية تفتقر إلى النزاهة بصورة عامة. أضف إلى ذلك أن لجاناً حزبية هي التي تحدد أسماء المرشحين، وبالتالي تظهر عيوب الطريقة الأولى نفسها من طرق اختيار الأحزاب السياسية للمرشحين^(١٢).

غير أن الواقع يُظهر بجلاء كيف تحولت السياسة إلى سوق سياسي (Marché politique) أركانه المال السياسي، والعصبية السياسية، والكذب السياسي^(١٣).

ففي الانتخابات التي تمت خلال الثلاثاء الأول من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بشأن التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة، اعترف أمين عام أكبر حزب في الجزائر (حزب جبهة التحرير الوطني) بأن أساليب العروضية والجهوية وشراء الأصوات موجودة داخل الحزب^(١٤).

وقد اعترف عبد العزيز بلخادم، أمين عام جبهة التحرير الوطني، ضمناً بأن الفضل في جزء من الفوز الذي حققه الحزب في انتخابات مجلس الأمة الأخيرة يعود إلى «العروضية» و«الجهوية» و«الفلوس»، يقصد الرشوة، وهدد من يتعامل بهذه المقاييس غير النزيفة في الممارسة السياسية بالإقصاء من الحزب العتيد. وعاد أمين عام حزب الأغلبية، بالمناسبة، إلى انتخابات التجديد الجزئي لمجلس الأمة التي جرت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر الماضي، حيث أبدى غضبه من فشل منتخبين في الحصول على مقاعد في الغرفة البرلمانية الثانية يعتقد أنها كانت في متناولهم، حيث قال: «لدي بعض المآخذ على انتخابات مجلس الأمة، وتحديدًا على بعض الأمناء، فأنا لا يغضبني أننا خسرنا في الأماكن التي

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(١٣) حول موضوع الكذب السياسي، انظر: محمد المصباحي، «هل يمكن الكذب في المجال السياسي؟»، عالم الفكر (الكويت)، السنة ٣٨ (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ٢٠٩ - ٢٣٤.

(١٤) الخبر، ٢٠١٠/١/٨، ص ٤.

يحكمها ميزان القوة ولكن أن نخسر نتيجة عدم الانضباط أو قلة اهتمام من جانب منتخبينا ومسؤولينا، فهذه تتطلب المحاسبة عليها». وأضاف: «عندما نخسر في الولايات التي لا نملك فيها العدد الكافي من المنتخبين، لا ينبغي أن نغضب أو نستحي من ذلك، ولكن حيث ينبغي أن ننجح ولم ننجح، يستدعي ذلك الحساب ويترتب عنه نتائج وآثار على المؤتمر المقبل وعلى من سيحضر المؤتمر». كما انتقد بلخادم بشدة مسؤولين ومنتخبين في حزب جبهة التحرير الوطني تصرفوا في انتخابات مجلس الأمة بمقاييس منبوذة في العمل السياسي الشريف، حيث قال عنهم: «من له توجه آخر مثل العروشية والجهوية والفلوس (يقصد شراء الأصوات) لا مكان له في صفوف جبهة التحرير الوطني، إن الجبهة مبادئ، ومن الضروري أن نكون دقيقين جداً في مسألة الانتماء إليها، صحيح أننا لسنا ملائكة ونتمتع بخصال كما تشوبنا عيوب، ولكن عندما يصبح العيب مضرًا يجب أن نقف عنده لمحاربتة». واتهم بلخادم مسؤولين في الحزب، صاحب الأغلبية، بالعمل ضد مصلحته في انتخابات مجلس الأمة، وقال عنهم، بدون ذكر أسمائهم ولا مواقعهم: «هناك أعضاء قياديون تصرفوا ضد مصلحة الحزب، إن هؤلاء تنطبق عليهم الظروف المشددة حسب التعبير القضائي .. إن عقاب هؤلاء سيكون شديداً»، من غير أن يحدد إلى أي حد يمكن أن تصل عقوبتهم. واعتبر بلخادم فوز حزبه بـ ٢٢ مقعداً «ربحاً صافياً بدون تحالفات»، في إشارة ضمنية إلى التجمع الوطني الديمقراطي الذي عقد حلفاً مع حزب العمال. وشدد بلخادم على أمناء المحافظات بأن يوفرُوا الفرصة لجميع المناضلين لمناقشة وثائق المؤتمر «بكل حرية». وفي رسالة موجهة ربما إلى طرف أو شخص أو جهة معينة، قال بلخادم: «حزب جبهة التحرير هو العمود الفقري للحياة السياسية في البلاد، لهذا فهو محط اهتمام من خارج مناضليه».

ثانياً: تراجع التيار الإسلامي: حركة مجتمع السلم - حمس - نموذجاً

في دراسة سابقة^(١٥) أشرنا إلى شرطية بقاء الإسلاميين في الفضاء البرلماني والمؤسساتي الجزائري، وهي شرطية ترتبط بضرورة الانتقال من معادلة المشاركة في الحكومة إلى معادلة المشاركة في الحكم، وكذا الاستفادة من مكونات الإسلام الإداري، بمعنى تحويل الخطاب الإسلامي إلى فعل مؤسساتي قادر على استقطاب متعاطفين جدد، وقادر في الوقت ذاته على المحافظة على الأطر التنظيمية والكفاءات البشرية لهذا الحزب.

وفي إشارتنا إلى حزب حمس، تبين أن هناك إشكالاً عويصاً يحول مستقبلاً دون إمكان تشكيل معادلة سياسية حقيقية، ويتمثل هذا الإشكال في ما امتد إلى الحزب من انشقاقات

(١٥) بوحنية قوي، «الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام ٢٠٠٧: مقارنة من خلال بعض ميكانيزمات التنمية السياسية»، في: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، تحرير وتنسيق علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٩ - ٢٧٠.

وتلاسن وتصدعات داخلية تهدد باستمرارها أداة لشرعنة أداء النظام السياسي، من حيث الارتكاز على تيار ديني بديل من تيارات راديكالية مرفوضة. ويمكن الإشارة إلى الملامح التالية التي تستنبط إيقاع أداء هذا الحزب:

١ - **سوء التمثيل الإخواني:** فقد أصرت جماعة الإخوان المسلمين في اختيارها ألا تحسم موقفها من الحركة التي ظلت تمثل جناح الإخوان في الجزائر رسمياً منذ أنشأها الراحل محفوظ نحناح في تسعينيات القرن الماضي. ورغم إعلان المرشد العام للجماعة، محمد مهدي عاكف، إعفاء حمس من تمثيل الإخوان، فإن الاتصالات لم تتوقف بين الجماعة والحركة التي انقسمت إلى شطرين بعد صراع طال بين قادتها، وهو ما عكس تضارباً إخوانياً، سواء من قبل مكتب الإرشاد أو من قبل قادة التنظيم الدولي في بريطانيا. وأمام إصرار كل طرف في الجزائر على مواقفه من الآخر، وإلى جانب حرصه على دعم الجماعة الأم في الخارج، وفي ظل الانشقاق وما تبعه من تأسيس «حركة الدعوة والتغيير» كإطار تنظيمي فكري جديد (دعوي وبرلماني)، بزعامة غريم أبو جرة، المناصرة، يبقى أداء حمس مربوطاً بهذا المعطى الحرج والحساس. ويبدو الطرف الثالث خارج الأزمة، وهو الإسلاميون الإنقاذيون، نسبة إلى «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، في مربع مغلق في ظل رفض السلطة الترخيص للحزب بممارسة السياسة باسم قديم أو مستحدث، وكذا رفض رجالات الحزب المحظور لممارسة السياسة في ظل التجربة السياسية الحالية، وهو ما عبّر عنه عباسي مدني (الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ) بقوله: «لو أعطيت لنا جبال جرجرة ذهباً ما عدنا إلى ممارسة السياسة في الجزائر»^(١٦) لكونه يعتبر الفضاء السياسي مغلقاً والأحزاب القائمة «فبركة سياسية في طريق الفناء».

٢ - **ضعف التنظير ووهم الفعل:** في مقاربة فريدة، حاول الباحث سلايمية الصادق^(١٧) مواكبة «حركة الدعوة والتغيير» تنظيراً وكتابة: إذ يحدد في دراسته تقسيماً رباعياً تفاعلي الأشياء والأشخاص والأفكار، وهذه المقاربة تركز على ما يلي:

أ - **قيادات تكتب وتخطب:** وهي التي يجب أن تقود، لا سيما إذا أسست من الرؤى والأفكار في ظل الالتزامين الأخلاقي والتنظيمي، ما جعلها محل احترام النخبة والعوام على السواء.

ب - **قيادات تكتب ولا تخطب:** وهي التي تصنع الحدث من وراء الستار، إذ لا تؤهل الكتابة بدون الخطبة في التنظيمات الإسلامية صاحبها لكي يكون ذا شهرة بين المناضلين، وبخاصة إذا حيل بينه وبين طباعة ونشر أفكاره. وهذه القيادات هي المدرسة والجامعة التي تطبخ فيها الأفكار وتسطر على يديها الأهداف، وهي إن جهلها العوام فذات شهرة واحترام بين الخواص. فالقيادة من الصنف الأول، إذا اعتبرنا أنها الرئاسة بمكتبها التنفيذي، حيث

(١٦) الخبر الأسبوعي، العدد ٥٢٨ (٨ - ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ص ٢.

(١٧) الصادق سلايمية، «عندما تمثل حركة حمس الردة، حركة «حَدّة» بلا «مُحَدّة»، الخبر الأسبوعي، العدد ٥٢٣ (١٣ - ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩)، ص ١٩.

يكون كل أمين وطني صاحب فكر ورأي مشهود، ولسان على البيان معقود، فإن الصنف الثاني من القيادة هو المجلس الوطني أو مجلس الشورى الذي يقول حين يستشار، والرأي لنا على ضوء «نون والقلم وما يسطرون»، ولا يقول ما قاله مستشارو ملكة سبأ «والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين».

ج - قيادات تخطب ولا تكتب: وهذه في عمومها قيادات محلية تعمل بالوعظ والإرشاد بتوجيه الصنفين الأولين على إيقاظ العامة، وفي الوقت نفسه على ألا تتيه العامة بين كثرة الخطب من هؤلاء وهؤلاء، ولكن في الجزائر للأسف الشديد، فإن من اشتهر كخطيب ولو لم يكتب في حياته أي مقال سيكون هو المؤهل للتقدم على الصنفين الأولين.

د - قيادات لا تكتب ولا تخطب: وبهذا الصنف من القيادات المحيطة بالشيخ، يتولد الاستبداد والشعور بالفرعونية حتى لدى الزعيم، لأن الذي لا يجد طوال عقد أو عقدين في محيطه المقرب من يقول له «لا» سيعتقد أنه في كل ما يرى مصيب. وإذا نظرنا إلى تيار الدعوة والتغيير، ووضعناه في ميزان هذه الرباعيات، فسنجد أنه تيار يتحدث عن الدعوة ولا داعية، في صفوفه صاحب قلم ولسان، بمعنى أنها حركة للدعوة بلا دعاة. وإذا رحنا نبحت في رصيد كل واحد منهم عن الأفكار التغيرية التي عرفه بها الناس، فلن نجد إلا الوهم. إن الملمح في الأداء الحزبي الإسلامي في الجزائر، الذي يطبع أداء حمس، هو غياب التنظير والكتابة، وجعل الحدث السياسي أداة توظف لتسويق صورتها كلما سنحت الظروف لذلك.

وهنا يمكن للباحث ملاحظة توظيف حمس لمشاركتها في أسطول الحرية لكسر الحصار على غزة، وللانتهاء واستعراض القوة التمثيلية السياسية على الصعيد الدولي، في الوقت الذي تعاني داخلياً عزلة سياسية سببها الإخفاقات المتكررة في تقديم الحلول والبدائل، ناهيك عن تفاقم نزعة الصراعات الداخلية.

وفي الإطار نفسه، ومن خلال دراستنا للتبعية، يتضح أن خصوم أبي جرة يعيبون عليه عدم ممارسة السياسة كفن الممكن، أو سياسة خذ وطالب؛ ففي الوقت الذي تمتد العباءات السياسية لأحزاب التحالف، «خصوصاً مربعي المثلث (المجتمع الوطني الديمقراطي، وحزب جبهة التحرير الوطني) ويستفيدان من مخرجات النظام السياسي، وتتنوع بين الحين والآخر خطاباتها، نلاحظ رتابة الخطاب السياسي للزعيم السياسي؛ فتصريحاته خلال الثلاث سنوات الأخيرة تصب كلياً في فلك يصعب فهمه وقراءته من منطق المعارضة. نلاحظ مثلاً التصريحات التالية: «إن حزب حمس لا يرى مانعاً في حل البرلمان إذا قرر الرئيس بوتفليقة ذلك»^(١٨)؛ «إننا لا نؤيد فكرة حل البرلمان أما إذا رأى الرئيس أن المؤسسة التشريعية لا تصلح فإننا ستؤيد موقفاً كهذا؟» ومثل هذه التصريحات قرئت سلباً، لأنها في نظر خصوم أبي جرة لا تصب في معادلة «السلطة المعارضة» و«المعارضة السلطوية التي يناديها»، وهو ما حول

المعركة الحمسية – نسبة إلى حمس – والشارع والسياسي والإعلامي إلى معركة نشر غسيل^(١٩).

تحتاج العملية الانتخابية إلى روح انتخابية «شفافة» وإلى قواعد قانونية عادلة، كما أنها ترتبط بثقافة انتخابية بمعايير عالمية. إن ضعف الثقافة الانتخابية لدى الأحزاب يعود إلى المناهج التربوية والتعليمية ووجود الموروث، والترويج لفكرة المستبد العادل السائدة في ذهنية الممارسين للعمل الحزبي، تلك التي تضي نوعاً من القدسية على الزعيم الذي لا ينتقد. الانتخابات تحتاج إلى دولة وأجهزة قضائية وإلى جهاز لتنفيذ القانون، ودستور وقواعد عمل وقانون انتخابي^(٢٠) يقر بحق المشاركة والتعددية، والحق في

(١٩) في سابقة إعلامية وُصِفَت بالخطيرة، حدث تلاسُن مُعلن على صفحات الجريدة بين أبي جرة ومناصرة، هذا الأخير الذي اعتبر أبا جرة أخطر على الحركة من خطر بوش على العراق، كما في معركة الشرعية على من يقود سفينة الجمعية الخيرية «الإرشاد والإصلاح». وفي خِصَمِ الصراع بين السيد «شقلال، المدعوم من سلطاني، وعيسى بلخضر المدعوم من مناصرة» تعالت أصوات على صفحات الجرائد لنشر الغسيل، وهي خطوة غير معهودة لحزب ينتمي تاريخياً إلى جماعة تُعرف بمقدرتها على وأد خلافاتها داخلياً، انظر فحوى البيان الصادر عن «جمعية الإرشاد والإصلاح» تحت عنوان: هذا بيان للناس: «قال تعالى: ﴿هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين﴾ القرآن الكريم، «سورة آل عمران»، الآية ١٣٨. أمام سياسة ترهيب الأفراد والهجوم على مؤسسات الجمعية، وآخرها الاقتحام الهجمي للمقرّ الوطني بتيلملي الجزائر، والتي ما زال ينتحلها منتحلو صفة قيادة الجمعية بفتوى زعيم إسلامي تائه – والمقصود هنا أبو جرة... – هذا بعد فشلهم في التشويش وعرقلة انعقاد الجمعية العامة الوطنية الخامسة ببئر خادم يومي ١١ – ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨م، والتي زكت الأستاذ عيسى بلخضر رئيساً شرعياً لجمعية الإرشاد والإصلاح، والأستاذ بشير دادة نائباً له، والأستاذ بوروبة العيهار رئيساً لمجلسها الوطني. أمام هذا الانحراف الخطير، والذي يمسّ الفكرة والمنهج ويسيء إلى العمل الجمعي وإلى سمعة الجزائر، نعلن نحن ممثلي القاعدة النضالية لجمعية الإرشاد والإصلاح بولاية بجاية التاريخية عن:

– تنديدنا وتبرئنا من أفعال هؤلاء المغرّرين بهم خاصة، ونحث في العشر الأوائل من أحد أشهر الحرم داعينا فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة ووزير الدولة وزير الداخلية على التدخل العاجل لحماية المجتمع المدني من أيّ استغلال أو وصاية أو توظيف حزبي، وردع المروجين للفرقة والفتنة وثقافة العنف في عهد السلم والأمان.

– ضرورة الإسراع في الفصل في ملف اعتماد الجمعية فرضاً لمنطق الحق والقانون، وقطعاً لأيّ محاولة تدليس أو تغليب.

– تجديد تركيتنا ودعمنا غير المشروط لرئيس الجمعية الأستاذ عيسى بلخضر ومن معه من المتمسّكين والثابتين على منهج الشهيد الذبيح محمد بوسليمان (رحمة الله عليه)، ونحن في الذكرى الخامسة عشرة لاغتياله، معاهدين الله أمام الجميع بالبقاء أوفياء للعهد الذي قطعناه خدمة للإسلام والوطن العزيز.

– دعوة منظمات المجتمع المدني وكافة الدعاة والعلماء ورجال الفكر والثقافة وغيرهم... للتبديد بهذا السلوك الإجرامي المناهض لتعاليم الشرّ والمخالف للقانون والحريات.

– في الأخير ندعو كافة مناضلي الجمعية والمتعاطفين معها إلى ضرورة الالتفاف حول الجمعية والدفاع عن قيادتها الشرعية وحماية مكتسباتها التزاماً بالعهد، وانتصاراً للخير، مردّدين قوله تعالى: ﴿حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ عن المكتب الولائي للجمعية ببجاية.

(٢٠) عبد الحسين شعبان، «الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية»، ورقة قدمت إلى: النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٩٩ – ١٠٠.

الانتخاب وتولي المناصب العليا، بدون تمييز وعلى أساس المساواة^(٢١).

تتصارع الأحزاب على كسب اللوائت المجتمعية للجمعيات، وتتنازع بمنطق غير قانوني للاستحواذ على العقارات. لقد شهدت النقابات المشكلة لأذرع الأحزاب السياسية أكثر من ٤٧ انقلاباً طاولت المنظمات والجمعيات، في ظرف خمس سنوات.

وللمخروج من هذا المربع، يقترح عبد الرحمن بلعياط^(٢٢)، رئيس لجنة التكوين السياسي في حزب جبهة التحرير الوطني، توفير منظومة دستورية ومتكاملة وفعالة تتمتع بحد كبير من الإجماع وتضفي على المجتمع الثقة والاطمئنان، والسلم المدني والاستقرار وطمأننة العلاقات الجوارية، فضلاً على بعث اقتصاد وطني يضمن الرقي والسلم الاجتماعي. وعلى المستوى الحزبي المحض، ينبغي توفير الحد الأدنى من التأصيل لضمان استمرار الحزب حتى في غياب مؤسسيه، إضافة إلى ضرورة التكيف مع العصر ومتطلبات الساحة السياسية، وتبني المنخرطين الجدد قيم الحزب وأخلاقه ومبادئه.

إن التحالف لم يكن في الحقيقة إلا وسيلة من وسائل التكتيك الانتخابي، ولم يكن ترجمة لضغوط قواعد الأحزاب المكونة له، ولا تعبيراً عن بنية سوسيواقتصادية محددة، ولا تفعيلاً لمشروع مجتمعي واضح، «إن افتقاد هذه الأحزاب تربة اجتماعية أو سياسية تمكّن من الجزم بأنها كانت منبعاً لمشروع سياسي متكامل لديها، يجعل من المغالاة اعتماد «مراجعياتها» كمنظومة فكرية تعكس هذا المشروع»^(٢٣).

(٢١) على الرغم من المطالبات الكثيرة للأحزاب في الجزائر بتعديل قانون الأحزاب السياسية الصادر سنة ١٩٩٧، بسبب التطورات الحاصلة على الساحة منذ تلك الفترة، فإن السلطة لم تسع إلى فتح هذا الملف البالغ الحساسية، الذي أصبح «قانوناً مهماً»، بدليل عدم تنفيذ الكثير من الأحكام التي يتضمنها. تشدد المادة الرقم ٤٤ من قانون الأحزاب السياسية التي تتضمن أنه «يخول لمجلس الدولة والغرف الإدارية التابعة للمجالس القضائية، كلّ واحدة في اختصاصها، في تسوية النزاعات الناجمة عن تطبيق قانون الأحزاب السياسية»، إلا أن الأحزاب السياسية، التي شهدت صراعات بين قياداتها وهزّت في هياكلها، تتهم وزارة الداخلية بالتدخل وممارسة دور الرقيب السياسي. وتجد الحركات التصحيحية في الشق المالي وتسيير أملاك الأحزاب المبرّر الذي تخرج منه من عباءة الرئيس والتمرد عليه، وتوجيه الاتهامات له، وهي أكثر التّهم التي تستهلكها السلطة وهيئاتها القضائية، خاصة أن أغلب قيادات الأحزاب السياسية تفضل التّستر على أملاك وأرصدة الحزب المالية، وعدم احترام النصوص القانونية المتعلقة بالجانب المالي، بما فيها موافاة وزارة الداخلية بالتقارير المالية السنوية، وفقاً لما تشير إليه المواد الأرقام ٣٣ و٣٤ و٣٥ من قانون الأحزاب، التي تنصّ على أنه يتعيّن على كل حزب سياسي التزوّد بحساب مالي واحد ومسك حساباته المالية عن طريق محافظ حسابات معتمد وتقديمها إلى وزارة الداخلية، وإذا كان قانون الأحزاب الساري المفعول يفرض على الأحزاب السياسية صوغ قانونها الأساسي ونظامها الداخلي وتضمينها أدبيات الحزب ومسمياته والآليات التقنية لتسييره وطريقة الدعوة وعقد المؤتمرات الوطنية وآليات استبدال أو نزع الثقة من رئيس الحزب، فإن هذه النصوص الداخلية لم تتمكن من «لجم» الانقلابات والتمرد والحركات التصحيحية، بسبب هشاشة هذه النصوص والقدرة على تأويلها بشكل يتيح فهمها وتفسيرها على أكثر من وجه. انظر: عثمان لحياني، «قانون الإضراب: أداة لفض النزاعات أو وسيلة لتأجيلها»، الخبر، ٢٠٠٨/١٢/٦، ص ٣.

(٢٢) عبد الرحمن بلعياط، «الانتقال الديمقراطي وأوليغارشية الأحزاب»، الخبر، ٢٠٠٨/١٢/٦، ص ٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٢.

وفي ظل وضع كهذا، يكون طبيعياً أن يفقد الحزب الكثير من قيمته، ولا تعود له إلا أدوار شاحبة، وهي حالة أصبح معها المواطنون ينظرون إلى الأحزاب والمتحزبين بمنظار الريبة والتشكك وحتى التحقير. وفي هذا السياق من الترابط بين العوامل التي تمت الإشارة إليها، أضحت النخبة السياسية تعاني نقصاً كبيراً في الثقة والاعتبار، وأصبحت نظرة الرأي العام إلى السياسة تتجسد في كون هذه الأخيرة مسألة مقتصرة على مجموعة من المتخصصين، والمحترفين الذين يجنون لحسابهم الخاص منافع مسار ديمقراطي مراقب، لتظهر الحياة السياسية في الأخير كمجال محفوظ لبعض الرجال وبعض الشبكات وبعض المدن^(٢٤).

إن الإشكال الذي يعيق ضبط نبض الحراك الحزبي في البلدان العربية، هو اضطراب ذبذبات التحرك الحزبي وارتباطه بالعلاقة الفاشلة بين الناخب والمنتخب؛ هذه العلاقة التي أخذت أبعاداً ترتبط بـ «البراغماتية السياسية» المرتبطة بدورها بمفاهيم «الاحتماء السياسي» بدل «الافتناع السياسي»، وهو ما ولّد أنواعاً جديدة من الولاء السياسي المقنّع بالأيديولوجيا النفعية التكتيكية التي تحتّمها ضرورات المصلحة و«ربع المرحلة»، وهذه القناعات المرتحلة سياسياً متداخلة بالانتقال المتسرع للتحوّل الديمقراطي^(٢٥).

إن بناء الأحزاب جزء من بناء نظام سياسي ديمقراطي، غير أن التمويل السياسي الفاسد يفسد بناء الأحزاب والنظام معاً، ويضعف التمويل السياسي الفاسد بنية النظام الديمقراطي، حيث يؤدي مع الصور الأخرى للفساد السياسي إلى الحط من المثاليات الديمقراطية، ونمو اللامبالاة السياسية لدى الناخبين، وهز الثقة في السلطات، إضافة إلى ترسيخ الميول السلطوية في الدولة. وتفسر عامة الناس المخالفات في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية بمعانٍ أوسع، وهو ما يؤدي إلى عدم الثقة في المؤسسات والعمليات السياسية. ويعتقد الكثير من الناخبين أن الأحزاب تتجاوب بالدرجة الأولى مع المصالح المنظمة والخاصة، وأن الساسة لا يهتمهم المواطن العادي. ولذلك، فالرأي العام بشأن تمويل الأحزاب السياسية يرتبط بالفساد بصفة عامة، ومن الجدير بالتفكير فيه أن حتى نظم التمويل السياسية الغربية هي ذاتها ليست مثالية.

وقد تم في العديد من الأنظمة الديمقراطية فرض قيود جديدة، مع تقديم إعانات من الدول كرد فعل للفضائح المالية والضغط المالي لمنع الفساد عن طريق الحد من التأثير غير المرغوب فيه وغير المتناسب على الأحزاب والمرشحين. وتتضمن هذه الإجراءات

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٢٥) من هنا يدعو الباحث إلى تفعيل علم «الانتقال السياسي» ودراسته بمختلف تجلياته السوسولوجية والثقافية والاقتصادية. انظر: Philippe C. Schmitter, «La Transitoologie: Art ou pseudo-science?», *Revue Internationale de politique comparée*, vol. 3, no. 1 (1996), p. 43; Philippe C. Schmitter and Terry L. Karl, «The Conceptual Travels of Transitologists and Considologists: How Far the East Should they Attempt to Go?» *Slavic Review*, vol. 53, no. 1 (1994), p. 173, and Tobias Hagmann, «La Transitoologie: Mode d'emploi pour la transition et la démocratie», *A Contrario*, no. 6 (janvier 1998), < http://www.tobiashagmann.net/.../Hagmann_1998_Transitoologie_aContrario.pdf >.

ما يلي : حظر أنواع معينة من التبرعات؛ وضع حدود للمساهمات؛ تقديم المعونة لعامة الناس؛ التمويل العام وغير المباشر والإعانات العينية (وتشمل لوائح تخص الإذاعة السياسية)؛. حدود الإنفاق للأحزاب السياسية ومرشحي الرئاسة؛ لوائح الكشف والتقرير الشاملين؛ جزاءات رادعة^(٢٦).

خاتمة واستنتاجات

في نهاية هذه الدراسة يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

● يمكن الحديث عن انطلاقة قوية في ممارسة العمل الحزبي في الجزائر عند ملامسة القضايا الجوهرية التي تهدد النسق السياسي والبنائي الاجتماعي للدولة؛ فالجزائر تهددها قضايا الفساد، إذ تجاوز عدد قضايا الفساد الـ ٢٠٠ قضية سيطرت خلالها المافيا الاقتصادية على الموائئ الكبرى في ما يُعرف بـ «فساد الموائئ»، وهي قضايا حساسة وملفات ثقيلة عالجتها فصائل الأبحاث التابعة للدرك أو الشرطة أو الفرق الاقتصادية التي أحصت أكثر من ٩٠٠ وكيل جمركي و١٠٠ مستورد متورطين في عمليات مشبوهة^(٢٧). كما أن الفساد امتد إلى النواة الصغرى لممارسة السياسة الداخلية ممثلة في البلديات؛ إذ إن أكثر من ٢٠ ألف دعوى تعويض استنزفت ميزانيات البلديات^(٢٨)، فالبديّة، كأداة تتجلى في أركانها وهياكلها وأنشطتها عملية التماس والاحتكاك المباشر بين الناخب والمنتخب، تعدّ أكبر رهان وامتحان يمكن أن تقاس على نواتجه قوى الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني سلطة ومعارضة.

● إن الحديث عن التأسيس لمدونة أخلاقية تحدد ضوابط وأخلاقيات الممارسة السياسية والعمل الحزبي أصبح أكثر من ضرورة، وذلك لضبط تحرك المناضلين والمنخرطين، والتأصيل لقواعد قانونية شفافة تحارب الفساد الحزبي والسياسي على أسس الشفافية والمصادقية. غير أن الرهان الكبير يبدو ملحقاً في بلورة هيئة تأسيسية للعقلاء في كل حزب، تمارس وظيفة – تشخيص النظام والحزب – وتنقل الأحزاب من الشخصنة، أي الولاء للأشخاص، والمال السياسي الفاسد إلى هندسة تدقيقية (Audit) لا تمارس التدقيق المحاسبي والتمويلي للأحزاب فحسب، وإنما تدقيق القوائم الحزبية أيضاً، ومراقبة درجة الالتزام القانوني بأخلاقيات الممارسة السياسية.

● إن الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب وفي ما بينها أصبحت أكثر من ضرورة، في ظل تجربة ليست بالقصيرة، لوحظت فيها الانتخابية المتعددة في الجزائر. ولعل التأسيس لعقد شراكة اعتراف وتعاضد بين الأحزاب الوطنية والإسلامية، وحتى التي تصنّف بأنها

(٢٦) ماركين واكلي، التمويل السياسي للفساد، سلسلة الأوراق البيضاء للتمويل السياسي الخاصة بالمؤسسة الدولية الخاصة لنظم الانتخابات (د. م.]: منشورات المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات، [د. ت.])، ص ١٠.

(٢٧) الشروق، ٢٠١٠/٥/٩.

(٢٨) الخبر، ٢٠٠٨/١٢/٣١.

علمانية، أضحت ضرورة ملحة، إذا لا يمكن القبول بعدم الاعتراف بأحقية الآخر في ممارسة السياسة. وهنا نسجل ذلك الاختلاف الصارخ المسجل في التعاطي مع قضية فك الحصار على غزة بين الأحزاب الجزائرية؛ ففي الوقت الذي وقف نواب البرلمان الجزائري دقيقة صمت على أرواح شهداء قافلة الحرية، رفض نواب أحد الأحزاب التفاعل مع القضية والوقوف لسبب مرده، حسب الملاحظين، أن قادة الوفد الجزائري محسوبون على التيار الإسلامي^(٢٩)!

● أصبح هناك ضرورة ملحة لتجاوز احتكار الحياة السياسية؛ هذا الاحتكار الذي تمارسه أحزاب تحالفية أقرب ما تكون في تعاطيها مع الشأن العام بالأحزاب التوافقية. لقد تحولت الأحزاب الجزائرية المتحالفة إلى أحزاب إدارية (des partis gestionnaires)، على حد تعبير عالم الاجتماع السياسي فيليب برو (Philippe Braud)^(٣٠). هذه الأحزاب المشكلة للتحالف الرئاسي هي كيانات مقيمة بالقرب من السلطة، وهذا يعني أنها مهياة بصورة روتينية إلى حد ما، ووفقاً لتقلبات التناوب الديمقراطي، لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي، والخوف الكبير أن الحصار المضروب على العمل السياسي يؤدّ طريقاً ثالثة أو أحزاباً احتجاجية تسعى إلى شق طريق لدى الناخبين من خلال استقطاب الاستياء أو الكبت، الأمر الذي يلون بشكل انفعالي اللغة السياسية التي تتبناها، وتجعل بعض الأحزاب من نفسها ناطقة باسم مجموعات اجتماعية تنظر إلى نفسها باعتبارها مجموعات مضطهدة أو مستبعدة من اللعبة السياسية (يلاحظ بهذا الصدد اكتساح البرلمان الجزائري من طرف وجوه فنية كوميدية، أو شخصيات مستقلة).

● بالقدر الذي حظيت به كرة القدم من إجماع الأحزاب السياسية في الجزائر دعماً ومساندة، فإن قضايا هامة أضحت تجد من يشكك فيها، وأضحى الجهر بالعودة إلى القبلية أولاً، على حساب الوطن، من الكتابات التي يقرأها المتتبع للشأن الجزائري يومياً^(٣١). من هنا، فالأحزاب السياسية في حاجة إلى حراك في هذا الاتجاه، يدعم اللحمة الوطنية، ويقوّي البناء، ويتصالح مع التاريخ، ويعزز مفهوم الشرعية، ويقوّي المشاركة كأداة والتزام سياسي بين المواطن والدولة، وكحقيقة أخلاقية قبل أن تكون خبرة تجريبية^(٣٢)، وكمبدأ أصيل من المبادئ التي يتوقف عليها نجاح العملية السياسية □

(٢٩) انظر: حسان زهار، «الزرنجانية بمعنى المطبلين وعقدة الإخوانية»، «الخبر الأسبوعي» (٩ - ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٠).

(٣٠) فيليب برو، «علم الاجتماع السياسي»، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٣٦٧ - ٣٧١.

(٣١) سلسلة حلقات لـ سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، «القبلية أولاً والوطن لاحقاً»، «الخبر»، ٩ - ١١/٦/٢٠١٠.

(٣٢) فضل الله محمد إسماعيل، «أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث» (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨)، ص ٦٧ - ٧٤.